



دورة أنظمة المدفوعات والاقتصاد غير النقدي: التسوية الإجمالية الآنية والمدفوعات الفورية والرقابة

30 مايو – 3 يونيو 2027

الدمام - فندق خمس نجوم في المنطقة الشرقية



دورة أنظمة المدفوعات والاقتصاد غير النقدي: التسوية الإجمالية الآنية والمدفوعات الفورية والرقابة

المرجع: 22250_1296 التاريخ: 30 مايو – 3 يونيو 2027 المكان: الدمام - فندق خمس نجوم في المنطقة الشرقية الرسوم: SAR 19500

مقدمة:

دورة أنظمة المدفوعات والاقتصاد غير النقدي دورة تدريبية مدتها خمسة أيام لموظفي إدارات المدفوعات في البنوك المركزية ومشغلي أنظمة الدفع ووحدات المدفوعات في البنوك وشركات التقنية المالية، وتنتهي بإعداد تقييم لمنظومة المدفوعات وخارطة طريق للتحويل غير النقدي لاقتصاد محل الدراسة. يبقى الاقتصاد معتمدا على النقد ومعرضا لإخفاقات التسوية حين تخطط البنية التحتية والرقابة وسياسات الشمول المالي كل منها بمعزل عن الآخر. يعمل المرشدون أصلا في تشغيل البنية التحتية للمدفوعات أو الرقابة عليها أو الربط بها، وتعتمد الدورة على دراسات حالة لمنظومات مدفوعات من اقتصادات متعددة. وتقدم كور كونسبت هذه الدورة في أنظمة المدفوعات والاقتصاد غير النقدي.

أهداف الدورة:

- شرح بنية منظومة المدفوعات الوطنية وأدوار البنك المركزي والمشغل والمشاركين وجهة الرقابة والعوامل التي تبقى استخدام النقد مرتفعا
- المقارنة بين نظام التسوية الإجمالية الآنية RTGS وغرفة المقاصة الآلية ونظام المدفوعات الفورية والمحول الوطني من حيث نهائية التسوية وخيارات التصفية
- تقييم أدوات الدفع للأفراد وقنوات المدفوعات عبر الحدود ومقترحات النقود الرقمية من حيث أثرها على السياسات والشمول المالي
- تطبيق مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية PFMI لتقييم مخاطر التسوية والسيولة خلال اليوم وترتيبات تعثر المشاركين
- تصميم ضوابط مكافحة الاحتيال والصمود التشغيلي للبنية التحتية للمدفوعات والجهات المرتبطة بها
- إعداد تقييم لمنظومة المدفوعات وخارطة طريق للتحويل غير النقدي مدعومة بمؤشرات الأداء والشمول

الفئة المستهدفة:

- موظفو المدفوعات في البنوك المركزية المسؤولون عن سياسات البنية التحتية الوطنية للمدفوعات وتشغيلها وتطويرها
- فرق الرقابة المسؤولة عن تقييم أنظمة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق المالية وفق المبادئ الدولية
- موظفو مشغلي أنظمة الدفع المسؤولون عن عمليات التسوية الإجمالية الآنية وغرفة المقاصة والمدفوعات الفورية والمحول
- موظفو وحدات المدفوعات في البنوك المسؤولون عن حسابات التسوية والسيولة خلال اليوم والربط بالأنظمة الوطنية
- موظفو شركات التقنية المالية والنقود الإلكترونية المسؤولون عن خدمات المحافظ الرقمية والدفع برمز الاستجابة السريعة والتحويل بين الحسابات
- موظفو السياسات والشمول المالي المسؤولون عن مستهدفات الاقتصاد غير النقدي وانتشار المدفوعات الرقمية

محاور الدورة:

اليوم 1: مشهد أنظمة الدفع وأسس منظومة المدفوعات الوطنية

- تصنيف أنظمة الدفع من المدفوعات عالية القيمة إلى أدوات الأفراد
- أدوار البنك المركزي والمشغل والمشارك وجهة الرقابة
- دوافع استخدام النقد وأهداف سياسة الاقتصاد غير النقدي
- مزيج أدوات الدفع بين النقد والشيكات والقنوات الإلكترونية
- تشخيص الوضع الراهن لمنظومة المدفوعات بالمؤشرات المنشورة

اليوم 2: بنية البنية التحتية للمدفوعات والمقاصة والتسوية

- تصميم نظام RTGS بأموال البنك المركزي ونهائية فورية
- دورات الدفعات في غرفة المقاصة الآلية والتسوية الصافية المؤجلة
- قواعد نظام المدفوعات الفورية والتشغيل على مدار الساعة
- قابلية التشغيل البيئي للمحول ونماذج البنية التحتية المشتركة
- نهائية التسوية وترتيبات التصفية واختيار أصل التسوية

اليوم 3: أدوات الدفع للأفراد والمدفوعات عبر الحدود والنقود الرقمية

- معايير رموز الاستجابة السريعة للتجار وتوسيع شبكة القبول
- ترتيبات حماية أموال العملاء لدى مصدري المحافظ والنقود الإلكترونية
- طلب الدفع وسداد الفواتير فوق التحويل بين الحسابات
- عوائق المدفوعات عبر الحدود في التكلفة والسرعة والوصول والشفافية
- نظرة عامة على العملات المستقرة و CBDC من منظور سياسة المدفوعات

اليوم 4: الرقابة ومخاطر التسوية والاحتيال والصمود التشغيلي

- تطبيق مبادئ PFMI على أنظمة الدفع ذات الأهمية النظامية
- مراقبة السيولة خلال اليوم وآليات الطوارئ الموفرة للسيولة
- إجراءات تعثر المشاركين واحتواء مخاطر التسوية
- ضوابط كشف احتيال الدفع المأذون وحسابات تمرير الأموال
- استعادة البنية التحتية للمدفوعات بعد الحوادث واختبار الصمود السيبراني

اليوم 5: دراسة حالة لتقييم منظومة المدفوعات وخارطة طريق التحول غير النقدي

- حزمة بيانات المدفوعات لاقتصاد الحالة وملاحظات مقابلات أصحاب المصلحة
- مراجعة فجوات البنية التحتية للحالة وفق مسؤوليات السلطات في PFMI
- بطاقة أداء منظومة المدفوعات بمؤشرات الاستخدام والشمول
- تدابير الشمول المالي للتجار والأسر الأقل حصولاً على الخدمات
- استكمال تقييم منظومة المدفوعات وخارطة طريق التحول غير النقدي

المهارات التي ستكتسبها:

- رسم خريطة البنية التحتية للمدفوعات
- المقارنة بين نماذج التسوية
- تحليل السيولة خلال اليوم
- تقييم الفجوات وفق PFMI
- تقييم أدوات الدفع للأفراد
- التعرف على أنماط احتيال المدفوعات
- تخطيط الصمود التشغيلي
- تصميم مؤشرات منظومة المدفوعات

لماذا تحضر هذه الدورة:

- تقديم تقييم لمنظومة المدفوعات وخارطة طريق للتحويل غير النقدي لاقتصاد محل الدراسة إلى لجنة سياسات المدفوعات أو مجلس الإدارة لمراجعته
- اختيار نموذج التسوية أو أداة السيولة أو خيار التشغيل البيئي الأنسب لتدفق مدفوعات محدد ودرجة تقبل المخاطر
- تجنب إخفاقات التسوية واختناقات السيولة وخسائر الاحتيال التي تبطئ التحويل غير النقدي وتضعف ثقة الجمهور في المدفوعات الإلكترونية
- إحاطة فرق العمليات والرقابة والمنتجات بلغة موحدة وبطاقة أداء واحدة لمنظومة المدفوعات

الخاتمة:

بعد العودة إلى العمل يسلم المشاركون لجنة سياسات المدفوعات أو إدارة المشغل أو رئيس المدفوعات في البنك تقييماً لمنظومة المدفوعات وخارطة طريق للتحويل غير النقدي تحدد أولويات تطوير البنية التحتية وإجراءات الرقابة وتدابير الشمول المالي. ويستخدمها موظفو السياسات لترتيب مبادرات المدفوعات الفورية والتشغيل البيئي وتوسيع القبول، وتستخدم فرق الرقابة نتائج الفجوات فيها لتخطيط أعمال التقييم. وبعد أول استخدام تراجع الوحدة مدى توفر مؤشرات بطاقة الأداء وموثوقيتها، والإجراءات التي تأخرت في خارطة الطريق، واستجابة أصحاب المصلحة للأولويات المقترحة.

الأسئلة الشائعة:

ما الذي يحتاج المشاركون إلى معرفته قبل دورة أنظمة المدفوعات والاقتصاد غير النقدي؟

يكفي أن يعمل المشاركون في عمليات المدفوعات أو الرقابة عليها أو مدفوعات البنوك أو خدمات الدفع الرقمي وأن يفهم أساسيات الحسابات والتحويلات. لا تتطلب الدورة مهارة في النمذجة، ويساعد إحضار بيانات أحجام أو حوادث مجهولة المصدر من بيئة عمله على تطبيق دراسة الحالة.

بم تختلف دورة أنظمة المدفوعات والاقتصاد غير النقدي عن دورات عمليات البطاقات أو إدارة النقد للشركات؟

تتناول الدورة البنية التحتية الوطنية للمدفوعات وسياساتها كاملة؛ أنظمة التسوية والرقابة وأدوات الدفع للأفراد والشمول المالي. أما دورات عمليات البطاقات فتتابع معاملة البطاقة الواحدة ونزاعاتها، ودورات إدارة النقد تصمم منتجات الحسابات والسيولة لعملاء الشركات.

لماذا تعد نهائية التسوية مهمة في أنظمة المدفوعات والاقتصاد غير النقدي؟

نهائية التسوية تحدد اللحظة التي يصبح فيها الدفع غير قابل للإلغاء، فيعرف المشاركون متى تصبح الأموال ملكا فعليا لهم. ومن دونها قد يؤدي تعثر أحد المشاركين إلى نقض المدفوعات ونقل الخسائر إلى غيره وإضعاف ثقة الجمهور في النقود الإلكترونية.

ماذا يعود به المشاركون من دورة أنظمة المدفوعات والاقتصاد غير النقدي؟

يعود المشاركون بتقييم لمنظومة المدفوعات و خارطة طريق للتحويل غير النقدي لاقتصاد محل الدراسة، تتضمن مراجعة لفجوات البنية التحتية وبطاقة أداء وتدابير للشمول المالي يمكن تكييفها مع مؤسسته.